

بعد تقديمها لنتائج تحقيقاتها الميدانية للجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق المبادرة المصرية: نتطلع لمحاسبة كافة المسؤولين عن قتل واصابة المواطنين حسابا عادلا

تقدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية اليوم إلى "لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق" بنتائج التحقيقات والزيارات الميدانية والمقابلات التي قام بها باحثوها بالإضافة إلى صور المستندات ومقاطع فيديو والصور الفوتوغرافية لأحداث منسية ناصر، والتي شهدت اشتباكات بين مسلمين ومسيحيين في 8 مارس 2011، وايضا حول الاعتداءات على المتظاهرين السلميين أمام مبني اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمعروفة إعلاميا بمذبحة ماسبيرو يوم 9 أكتوبر 2011.

و قد اعتمدت المبادرة في تحقيقاتها علي مصادر معلومات متنوعة، منها إفادات حصلت عليها من المصابين وشهود العيان و عاملي المستشفيات التي استقبلت القتلى والمصابين. وتري المبادرة المصرية أن اللجنة الوطنية أمام مسئولية تاريخية لإجلاء الحقيقة للمصريين وتحديد المسؤولين الحقيقيين عن قتل واصابة المتظاهرين، ومن ثم إحالتهم للمحاكمة أمام القضاء الطبيعي وعليها أن تعتمد الشفافية في عملها و تتلafi الأخطاء التي وقعت فيها اللجان التي شكلت خلال المرحلة الانتقالية حيث تجاهلت صلاحياتها في الوصول للمسؤولين عن قتل الأبرياء وتقديمهم للمحاكمة.

وكان رئيس الجمهورية قد اصدر قراره رقم 10 لسنة 2012 بتشكيل اللجنة بهدف "جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق في وقائع قتل وشروع في قتل واصابة المتظاهرين في الفترة من 25 يناير 2011 حتى 30 يونيو 2012، وغايتها استجلاء الحقيقة كاملة في شأن المتورطين في الوقائع المذكورة سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء فيها"، وتشدد المبادرة إلى أن نص القرار والذي حدد اختصاص اللجنة بالوصول للفاعلين الأصليين والشركاء ومراجعة كافة الاجراءات التي قامت بها الأجهزة التنفيذية في الدولة وبيان مدي تعاونها مع السلطة القضائية هو ما يمنح اللجنة صلاحيات كافية لإنجاز عملها بإتقان. وتترقب المبادرة نتائج التقرير النهائي الذي سيصدر عن اللجنة فور انتهاء المدة المحددة لعملها، والخطوات التالية لذلك.

وقال إسحق إبراهيم مسؤول ملف حرية الدين والمعتقد بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية: " أمام اللجنة اختبار صعب لإثبات أن ثوراتنا بدأت توتي ثمارها في إنجاز العدالة وجبر الضرر لأهالي الضحايا." وكانت تحقيقات المبادرة المصرية قد توصلت إلى أن الشرطة العسكرية تتحمل المسؤولية الأساسية في الواقعتين، حيث قامت بالاعتداء على متظاهرين سلميين أمام مبني الإذاعة والتلفزيون بماسبيرو مما أودى بحياة 28 مواطنا منهم 26 مسيحيا، وإصابة أكثر من ثلاثمائة آخرين اغلبهم نتيجة الدهس بمركبات الشرطة العسكرية والباقيين نتيجة إطلاق الرصاص عليهم.

وقشلت الشرطة العسكرية في حماية أرواح المتظاهرين وممتلكاتهم خلال مظاهرة لمسيحيي منسية ناصر على خلفية أحداث كنيسة صول باطفيح، رغم تواجد عناصرها مبكرا في منطقة الاحداث وتمكنها من الفصل بين الطرفين بشكل فعال لفترة طويلة حتى تراجعوا دون مبرر واضح باتجاه منطقة تجمع المسيحيين مما سمح للمسلمين بالتقدم وأدى إلى تصاعد الاشتباكات مما أودى بحياة 16 مواطنا من الجانبين إضافة لحرق ونهب عشرات منازل وممتلكات مسيحيين.

وأضاف إسحق إبراهيم: "ننتظر باهتمام بالغ نتائج تحقيقات اللجنة وكشفها عن الجهات والأشخاص المتورطين في طمس الأدلة ونتطلع مع أغلب المصريين لمثولهم أمام القضاء لمحاسبتهم حسابا عادلا عن مسؤوليتهم عن تلك الجرائم البشعة."

للاطلاع على مواقف سابقة للمبادرة المصرية:

<http://eipr.org/pressrelease/2011/10/16/1266>

للاطلاع والمساهمة في اعمال لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق اضغط:

<http://ffc-eg.org/>